



ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان  
Maat For Peace, Development, and Human Rights

## تقرير مؤسسة ماعت بخصوص خضوع دولة العراق لعملية الاستعراض الدوري الشامل

**مقدم إلى:** المفوضية السامية لمجلس حقوق الإنسان لاستكمال متطلبات التقرير المقدم من دولة العراق  
**مقدم من:** مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان (حاصلة على المركز الاستشاري بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة).

مقدم عن: دولة العراق

التاريخ: مارس 2019

### تمهيد

تقدم مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان (مصر) هذا التقرير لإيضاح وتتبع أوضاع حقوق الإنسان في العراق، ورصد أهم التغيرات المتعلقة بها. حيث شهدت العراق العديد من التغيرات سواء فيما يتعلق بمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" والتي استمرت العمليات العسكرية ضده حتى نهاية عام 2018، كما ارتكبت السلطات العراقية العديد من الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان، واستخدمت العقاب الجماعي بمبرر الإجراءات الامنية، وما يتبعها من تردي للأوضاع الإنسانية، هذا بالإضافة إلى تدخل أطراف خارجية كإيران في الشؤون الداخلية العراقية.

وفي هذا التقرير سيتم تسليط الضوء على الاحداث والمستجدات التي طرأت على أوضاع حقوق الإنسان في العراق، بعد تقديم تقريرها الثاني امام مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في إطار ما يعرف بألية الاستعراض الدوري الشامل المعتمدة من قبل الأمم المتحدة.

حيث قامت مؤسسة ماعت بتحليل وثائق ونتائج خضوع العراق للاستعراض الدوري الشامل في دورتها الثانية في اكتوبر 2014، كما قامت بتجميع وتصنيف المعلومات المتاحة عن الوضع الحقوقي فيها، والخطوات التي اتخذتها بشأن تنفيذ التوصيات، حيث قدمت للعراق 229 توصية وافقت على 175 توصية وأخذت العلم بـ 54 توصية.

### موقف العراق من الاتفاقيات الدولية

المنظمة حاصلة على المركز الاستشاري الخاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ 2016

**Organization in special consultative status with the Economic and Social Council since 2016**

**Address:** 148 MisrHelwan El-Zyrae Road , El Matbaa Sq, Hadayek El Maadi, 4<sup>th</sup> Floor, No 41 , Cairo, Egypt

**PO Box :** 490 El Maadi | **ص.ب :** 490 المعادي | القاهرة - شقة 41 - الدور الرابع - شقة 41 - القاهرة | **ص.ب :** 490 المعادي

**Website:** www.maatpeace.org | **E-mail :** maat@maatpeace.org

**Tel.** 00(20) (2) 25344706 | **Telefax.** 00 (20) (2) 25344707 | **Mob.** +201226521170

منذ خضوع العراق لعملية الاستعراض الدوري الشامل في دورته الثانية في أكتوبر 2014، لم تتخذ السلطات أي خطوة بشأن الانضمام الي باقي المعاهدات الدولية التي لم تنضم لها، حيث لازالت مستمرة في رفض الانضمام الي البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما ترفض الانضمام الي البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، وترفض بشدة الغاء عقوبة الإعدام حتى الآن، فالقانون العراقي يسمح بتنفيذ عقوبة الإعدام، ولم تنضم حتي الآن لاتفاقية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وبرغم قبول العراق لمجموعة من التوصيات التي تدعوها للانضمام إلي الصكوك الدولية الا انها لم تقم بأي اتخاذ خطوات جديدة في باقي الاتفاقيات الدولية التي لم تنضم لها.

وبشأن تعاونها مع الآليات الدولية قامت العراق بتقديم تقاريرها بشكل موفي الي بعض اللجان، في المقابل لم تقدم تقارير الي لجان اخري منذ انضمامها لها، مثل لجنة مناهضة التعذيب، حيث من يوم انضمام العراق في يوليو 2011 لم تقدم أي تقرير حتى عام 2019، وبشأن إجراءات الشكاوى الفردية لم تنضم الي أي منهما حتى الآن<sup>1</sup>.

## التطورات التشريعية

منذ عام 2014 أقر البرلمان العراقي عددا من القوانين، من بينها تعديل قانون انتخاب مجالس المحافظات والأقضية الذي أقر في 6 يونيو 2018، ونصت التعديلات على أن تضمن الحكومة بيئة آمنة لإجراء الانتخابات، وتسهيل عودة المشردين داخليا إلى مناطقهم الأصلية وتمكينهم من التصويت في دوائرهم الأصلية، وتتعهد وزارتا الدفاع والداخلية بضبط الأمن خلال الانتخابات، ويشترط ألا تكون هناك أذرع مسلحة للأحزاب السياسية المشاركة في العملية الانتخابية. وفي 11 مارس 2017 صدر قانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم. وفي 29 ابريل 2017 أقر البرلمان التعديل الثالث لقانون المفوضية العليا لحقوق الانسان.

وفي فبراير 2018 صوت البرلمان على التعديل الثاني لقانون انتخابات مجلس النواب، على الرغم من مناشدة المنصات الدولية للعراق في ملاحظاتها الختامية بشأن تمثيل الأقليات في الحياة السياسية، وقبول العراق للعديد من التوصيات متعلقة بحقوق الأقليات ومنها "اتخاذ تدابير من أجل تهيئة الظروف المواتية لبيئة سياسية شاملة للجميع تقوم ايضاً على احترام الأقليات الدينية والعرقية".

الا ان الحكومة لم تراعي الأقليات في التعديل الجديد حيث جاء التقسيم كالاتي: -

جاءت المادة (11) الفقرة (2) بأن تمنح المكونات التالية حصة الكوتا وتحتسب المقاعد المخصصة على الا يؤثر ذلك على نسبتهم في حالة مشاركتهم في القوائم الوطنية كما يلي: -

المكون المسيحي (5) توزع على محافظات (بغداد – نينوي – كركوك – دهوك – أربيل).  
والمكون الايزيدي (1) مقعد واحد في محافظة نينوي، والمكون الصائبي المندائي (1) مقعد محافظة بغداد، والمكون الشبكي (1) مقعد واحد في محافظة نينوي. ونصت الفقرة (3) على أن

<sup>1</sup> موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان- المعاهدات الدولية <https://bit.ly/2HL7wfm>

تكون المقاعد المخصصة من الكوتا للمسيحيين والصائبي ضمن دائرة واحدة. وتوضح هذه التقسيمة عدم مراعاة الأقليات في العراق.

## الاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة

وثقت تقارير أممية استمرار تردي الأوضاع في مقار الاحتجاز والسجون، واستمرار اكتظاظها الشديد نظراً لسوء البنية التحتية قديمة الطراز وسوء الصيانة، بما في ذلك المياه والصرف الصحي والتهوية وغيرها من الخدمات. كما تنتفشى ظاهرة التعذيب في البلاد، حيث تحتجز القوات العراقية تعسفاً المشتبه بانتماهم الي داعش، واغلبيتهم من السنة، وتقوم القوات الأمنية باحتجازهم بدون أمر من المحكمة أو مذكرة توقيف، كما اعتقلت القوات الأمنية في إقليم كردستان عشرات المتظاهرين والصحفيين في مظاهرات مارس 2018، التي نظمها موظفي الخدمة المدنية اعتراضاً على عدم حصولهم على رواتبهم.

وقدم المحتجزون في محافظة نينوي شهادات مفصلة عن التعذيب خلال الاستجواب في سجون الموصل التابعة لوزارة الداخلية والتي أدت إلي موت المحتجزين، حيث تقوم القوات العراقية استخدام التعذيب كوسيلة لانتزاع الاعترافات بدل القيام بتحقيقات جنائية، وبالرغم من تعهد رئيس الوزراء في سبتمبر 2017 بالتحقيق في حالات التعذيب والاعدامات غير القانونية وحتى الان لم يتخذ اي خطوة بشأن التحقيق في هذه الانتهاكات.

وطبقاً لتقارير حقوقية فقد تم رصد 16 محاكمة في عام 2018 تعرضوا فيها للتعذيب بغرض انتزاع اعترافات بالقوة، وهو ما يخالف التوصيات التي قبلتها العراق والتي نصت علي التحقيق في جميع ادعاءات التعذيب، وبشأن الاعدامات بعد هجوم داعش في يونيو 2018 دعا رئيس الوزراء الي الاعدام الفوري لجميع الارهابيين وبعد ذلك أعلنت الحكومة العراقية اعدام 12 رجلاً.

## الاختفاء القسري

طبقاً للجنة الدولية لشئون المفقودين التي تعمل بالشراكة مع الحكومة العراقية فإن عدد المفقودين في العراق وصل ما بين 250 ألف شخص ومليون شخص منذ عام 2014، وقد أخفى الجيش العراقي والقوات الأمنية رجال عرب سنة بحجة عمليات مكافحة الإرهاب وهم مسئولون كامل المسؤولية عن هذه الحالات ومعظم الاختفاءات حدثت في مناطق تفتيش او منازل المختفين، بل قام البرلمان بإيقاف مبادرتين لإصدار قانون جديد يجرم الاختفاء القسري كجريمة مرة في 2015 ومرة في 2017.

## حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي

يواجه الصحفيون والإعلاميون والمتظاهرون تهديدات بالقتل والاختطاف، وقد تلقت الأمم المتحدة بلاغات تفيد بأن الكوادر المهنية تعرضت لانتهاكات وهجمات شنها قوات الأمن العراقية والجماعات المسلحة والجنّة المجهولون أثناء تغطيتهم العمليات المسلحة أو تغطية المظاهرات أو المشاركة فيها. حيث أصيب صحفي من قناة أفاق التلفزيونية بجروح جراء طلق ناري في حي الزنجيلي المستعاد غرب الموصل في 12 يونيو 2017، وفي 19 من الشهر ذاته أسفر

تفجير لغم على خط المواجهة في القديمة عن مقتل صحفي فرنسي وآخر عراقي وإصابة صحفيين فرنسيين بجروح بالغة أدت إلى وفاة إحداهما متأثرة بجراحها<sup>2</sup>.

وفي إقليم كردستان قامت القوات الحكومية باحتجاز العشرات من المتظاهرين والصحفيين خلال مظاهرات مارس 2018 التي نظمها موظفي الخدمة المدنية للمطالبة بدفع اجورهم المتأخرة. كما تحولت المظاهرات التي بدأت في وسط وجنوب العراق في يوليو 2018 التي كانت تطالب بتحسين الوصول الي المياه والكهرباء والوظائف اعمال عنف ضد المتظاهرين وبالأخص في مدينة البصرة، حيث جرحت قوات الامن عشرات المتظاهرين وقتلت البعض بسبب القوة المفرطة التي استخدمتها لتفريق المتظاهرين والقيام باعتقالهم واستمرت هذه المظاهرات حتى سبتمبر 2018 وشهدت العديد من العنف الذي ادي الي مقتل 15 شخص<sup>3</sup>، وما سبق يوضح استخفاف الحكومة العراقية بالتوصيات المقبولة بشأن تعزيز وحماية حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي.

## حقوق المرأة

على الرغم من قبول الحكومة العراقية عدد من التوصيات التي تدعو للقضاء علي التمييز ضد المرأة والمساواة بين الجنسين في الحقوق، الا ان النساء في العراق لازالت تواجه تمييز ملحوظ وبشكل مباشر في سوق العمل، منها التمييز على أساس النوع، حيث تواجه المرأة العراقية تمييزاً واضحاً وعدم المساواة في فرص العمل والأجر المتساوين، وضعف الوصول او المشاركة في مناصب صنع القرار، ودائماً ما تقسم الوظائف علي حسب النوع مهن نسائية ومهن ذكورية. ومن جانب العنف الأسري تتمتع النساء بقدر قليل من الحماية القانونية لحمايتهن من العنف الأسري، ويتضمن قانون العقوبات العراقي أحكاماً تجرم الاعتداء الجسدي، ولكنه لا يتضمن أي إشارة صريحة إلى المعاقبة على جرائم العنف الأسري. في حين أنه جرم الاعتداء الجنسي، حيث تنص المادة (398) على إسقاط هذه التهم إذا تزوج المعتدي من الضحية، وبالرغم من غياب دراسات وطنية حديثة حول العنف الأسري، أفادت منظمات حقوقية نسائية أن معدل العنف الأسري مرتفع جداً<sup>4</sup>.

إضافة إلى ذلك انتشر التمييز ضد المرأة بمخيمات الأشخاص النازحين داخلياً من قبل قوات الأمن، وموظفي إدارات المخيمات، والسلطات المحلية التي يعتقد أن تلك النساء ينتمون إلى تنظيم الدولة، حيث يتعرض النساء لانتهاكات عدة من قبل الرجال المسلحين العاملين بالمخيمات، والأفراد الذين يفترض أن يقوموا بحمايتهم<sup>5</sup>، ووفقاً لشهادات قدمت لتقارير حقوقية قالت أربع نساء إنهن شهدن عمليات اغتصاب بشكل مباشر أو سمعن صرخات نساء في مخيم مجاور وهن يعتصبن من قبل موظفين إدارة المخيم.

## ممارسات تنظيم داعش

<sup>2</sup> انظر: [file:///C:/Users/ICG7/Downloads/Mosul\\_report\\_17\\_Oct\\_2016-10\\_Jul\\_2017\\_ArFinal\\_-14\\_Nov\\_2017.pdf](file:///C:/Users/ICG7/Downloads/Mosul_report_17_Oct_2016-10_Jul_2017_ArFinal_-14_Nov_2017.pdf)

<sup>3</sup> انظر تقرير هيومن رايتس ووتش 2019/2018 <https://bit.ly/2URwi1t>

<sup>4</sup> انظر: <https://bit.ly/2URwi1t>

<sup>5</sup> العفو الدولية: السلطات العراقية تمارس عقاباً جماعياً علي نساء وأطفال - وكالة يقين للأنباء - 17 أبريل 2018 <https://bit.ly/2y5kgYW>

شن تنظيم داعش وبالتزامن مع بدء عملية استعادة الموصل حملة لترهيب أهالي محافظة نينوى خاصة في قضاء الموصل ولجأ إلى الاختطاف، ووثق تقرير البعثة الأممية اختطاف التنظيم ستة رجال في 19 أكتوبر 2017 للاشتباه في قرابتهم لرئيس عشيرة كان يقاتل مع قوات الأمن العراقية ضدهم، وفي نفس اليوم قامت شرطة داعش الأخلاقية (الحسبة) بوضع علامات على المحلات المغلقة في الموصل وأمرت مالكيها بفتحها واستئناف العمل وإلا تعرضوا للعقاب.

ووثقت البعثة الأممية حالات اختطاف لمدنيين بواسطة داعش استهدفت منتسبين سابقين في قوات الأمن العراقية واحتفظ بهم التنظيم كأسرى خوفاً من الانتقام أو تعاون محتمل مع قوات الأمن العراقية، ففي 17 أكتوبر 2017 اختطف داعش 15 رجلاً من قرية الزوية بناحية القيارة في الموصل، وفي 20 أكتوبر 2017 اختطف داعش 100 رجل من قرية الصوفية في ناحية الشورى في الموصل<sup>6</sup>.

ويرتكب تنظيم داعش مذابح طائفية وابدات جماعية وهدم الأضرحة والمساجد الخاصة بالشيعة ومصادرة املاكهم. كما يمارس مسلحي داعش الاتجار بالأعضاء البشرية، وتقوم بعمل تفجيرات انتحارية، واستهداف المجتمعات الشيعية. وأشارت تقارير حقوقية أن داعش تدس الجواسيس والمخبرين بين السكان المدنيين بهدف معرفة من ينوي الفرار، وإذا حاول أحد المدنيين الفرار يتم قتله، بجانب حرمان باقي المدنيين المحجوزين من الرعاية الطبية والغذاء والماء ففي عام 2017 ذكر المدنيين بأنهم حرّموا من الرعاية الطبية في غرب الموصل بعد بدء المعركة<sup>7</sup>.

وقد أعلن وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "جون كيري" عام 2016 بأن أعمال العنف التي ارتكبتها تنظيم داعش بحق المسلمين الشيعة والأقليات الدينية الأخرى في العراق بلغت حد الإبادة وقال إن تنظيم داعش مسئول عن الإبادة الجماعية ضد مجموعات تحت سيطرته من الإيزيديين والمسيحيين والشيعة، يستخدم تنظيم داعش السلاح الكيماوي في المعارك مع القوات العراقية وضد المدنيين واستخدام غاز الخردل ضد الأكراد العراقيين.

## التدخل الإيراني في العراق

تتدخل إيران في الشأن الداخلي العراقي، والتدخل له ابعاد منه البعد العقائدي المذهبي إلى جانب تقديم الدعم للحكومة العراقية الشيعية في حربها ضد تنظيم داعش بحجة حماية الأماكن والمزارات الدينية الشيعية، وله بعداً آخر وهو الحرب على الإرهاب حيث تلعب دور وجهان لعمله واحدة منها محاربة الجماعات السنية المسلحة لترسيخ نفوذها في العراق، ومنها تغيير صورتها من متهمة بدعم الإرهاب الي شريك في محاربته.

ومن طرق التوغل مساعدة العراق من خلال تقديم السلاح والذخيرة والدعم العسكري للقوات العراقية قبل غيرها من الدول لتعزيز دورها قبل العراق، وتقدم هذه المساعدات لأنها تعلم أن العراق بيئة خصبة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وأمنياً، ولأن الأدوات اللازمة لتزايد النفوذ الإيراني متاحة من حيث الأحزاب والحركات

<sup>6</sup> انظر: [file:///C:/Users/ICG7/Downloads/Mosul\\_report\\_17\\_Oct\\_2016-10\\_Jul\\_2017\\_ArFinal\\_-14\\_Nov\\_2017.pdf](file:///C:/Users/ICG7/Downloads/Mosul_report_17_Oct_2016-10_Jul_2017_ArFinal_-14_Nov_2017.pdf)

<sup>7</sup> تقرير مهما كان الثمن - منظمة العفو الدولية <https://bit.ly/2HBk2z1>

والمنظمات والميليشيات المسلحة ذات الارتباط الايديولوجي بإيران وادراك إيران انها بحاجة الي هذه الجهات لدعمها من أجل البقاء في مراكز السلطة والتأثير<sup>8</sup>.

حققت إيران اختراقاً ونفوذاً في المسائل الدينية على الساحة العراقية، وسيطرت على شريحة واسعة من العراقيين تحت مسمى (التشيع)، وذلك من خلال إثارة القضايا الطائفية والترويج لفكرة المظلومية، ولإيران تأثير كبير على رجال الدين كما أن لها دوراً دينياً فاعلاً في تحريك القضايا السياسية عن طريق الفتاوى الدينية التي يُصدرها رجال الدين المرتبطون بإيران.

ومن جانب آخر تعمل إيران على التأثير من خلال بوابة الانتخابات العراقية، من خلال دعم مرشحيها وتشجيع حلفائها على خوض الانتخابات تحت قائمة موحدة لمنع تقسيم أصوات ناخبهم بهدف تأمين مصالحها من خلال دعمها للأحزاب والحركات الشيعية التي تدين بالولاء للدولة الإيرانية وادراكاً من إيران علي أن الانتخابات وسيلة تأثير ذات حدين، الأول يضمن وصول حلفائها الي السلطة والثاني إيصال رسالة إلي مختلف الأطراف السياسية في العراق بأن إيران تمتلك سلطة مؤثرة.

## التوصيات

- على العراق إعادة النظر في رفضها للانضمام إلى الاتفاقيات الدولية التي لم تنضم إليها إلى الآن.
- على حكومة العراق الغاء وتعديل قانون الأحوال الشخصية وقانون مناهضة العنف الأسري بما يتوافق مع التزامات العراق الدولية.
- توجيه دعوة مفتوحة إلى المقررين الخواص وبالأخص المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وفتح تحقيق دولي مستقل في قضايا التعذيب.
- زيادة التعاون مع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة.
- على العراق وقف تنفيذ الاعدامات تحت مظلة القضاء على الإرهاب.
- يجب تعديل احكام التشريع الذي يميز ضد المرأة وبالأخص قانون العمل للقضاء على التمييز ضد المرأة في سوق العمل.
- يجب تعديل قانون الانتخابات وإعادة النظر في تمثيل الكتل من الطوائف والأقليات.
- على الحكومة العراقية دمج الناجيات من العنف والاعتصاب من تنظيم داعش وخضوعهن للدعم النفسي وتوفير جميع الاحتياجات من طعام ومأكل وملبس ومشرب، وتشكيل لجنة تقصي حقائق لما يحدث لهن من اغتصابات من قبل السلطات الحكومية والإدارية في المخيمات.
- يجب عمل إحصائية تشمل معلومات بشأن التركيبة الأثنية للسكان، بما فيها المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الملائمة لتقييم مدي المساواة بين الجميع في التمتع بالحقوق.
- يجب على العراق انشاء حكومة شاملة للجميع تمثل مختلف الجماعات السياسية والإثنية – الدينية في العراق، بما في ذلك النساء.

<sup>8</sup> التغلغل الإيراني في العراق الدوافع والاشكال وأدوات التأثير - <https://bit.ly/2JqSayb>

- تعزيز آليات القيادة والتحكم المشرفة على القوات العسكرية والأمنية ووضع حد لوجود الميليشيات وغيرها من الجماعات المسلحة غير الحكومية.
- على حكومة العراق تعزيز الحماية القانونية للأقليات العرقية والدينية بصياغة تشريع جديد من أجل تكريس الحماية المنصوص عليها في الدستور العراقي.
- على مجلس حقوق الإنسان فتح باب المساعدات الي الحكومة العراقية من أجل مساعدتها في التوقف عن اللجوء لإيران لطلب الدعم.
- يجب على مجلس حقوق الإنسان استخدام آلياته من أجل منع إيران من التدخل في الشأن الداخلي العراقي.